إتحاد المغرب العربي
الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية

أ.د عبد العزيز شرابي
مدير مخبر المغرب الكبير: الإقتصاد و المجتمع
جامعة منتوري قسنطينة

الملخص
تتناول هذه المقالة الأوضاع الراهنة للإقتصادات المغاربية وتحاول تشخيص العوائق التي حالت دون تحقيق مشروع إتحاد المغرب العربي، ومن ثم طرح بعض الأفكار التي قد تساهم في تحريك الأوضاع الحالية نحو تحقيق مشروع هذا الإتحاد مما سيسهل الإنسياب الإيجابي لإقتصادياتها ضمن الإقتصاد العالمي.

Résumé
Cet article présente l'état actuel des économies maghrébines dans le cadre du projet de l'union du Maghreb arabe (l'UMA). Notre objectif est l'analyse des entraves empêchant l'UMA d'atteindre son objectif principal d'union. Nous apporterons ensuite quelques éléments de réflexions en vue de dynamiser cette structure et contribuer à faire avancer la situation actuelle et permettre ainsi l'intégration positive des économies maghrébines dans l'économie mondiale.
En effet l'intégration maghrébine pourrait constituer un facteur d'appui pour une insertion plus efficiente des pays membres à l'économie mondiale.

مقدمة

يتسم العالم منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، و الذي تزامن مع انهيار الإتحاد السوفياتي، بتغيرات سريعة وعميقة، فمن جهة بروز ظاهرة العولمة وما تحمله من حرية لإنتقال السلع، الخدمات، الأفكار ورؤوس الأموال على نطاق عالمي، ومن جهة أخرى تعاظم التكتلات الإقتصادية الإقليمية في كل أنحاء العالم، الإتحاد الأوروبي، نافتا، الأسيان، مجلس التعاون الخليجي وغيرها.

وفي هذا السياق ظهر إلى الوجود مشروع اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989 بهدف تحقيق حلم شعوب هذه المنطقة في حرية التنقل وفي الاستثمار، و أيضا لمواجهة التحديات و أخطار التهميش التي تفرضها ظاهرتا العولمة و التكتلات الإقليمية.

غير أن أهداف الإتحاد لم تتحقق بسبب العديد من العوامل الداخلية منها و الخارجية. وعليه فإن هذا المقال يهدف للإجابة على بعض التساؤلات الرئيسية نذكر منها:

- فيما تتمثل أهم العوائق التي اعترضت نجاح مشروع إتحاد المغرب العربي؟

- ماهي الإجراءات التي من الممكن القيام بها من أجل تحقيق الاندماج الإيجابي لبلدان المغرب العربي في الاقتصاد العالمي؟

الأوضاع الراهنة لإقتصادات البلدان المغاربية

تضم منطقة المغرب العربي خمسة دول هي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريطانيا. وقد كانت كلها (ما عدا ليبيا مستعمرة إيطالية) تحت الاحتلال الفرنسي. ولازالت اللغة الفرنسية هي اللغة الثانية بل وهي لغة التعامل في الإدارة الإقتصادية لهذه البلدان مما يعكس إرتباطها إقتصاديا و ثقافيا بفرنسا.

ومن أجل إعطاء صورة شاملة عن الوضعية الإقتصادية لهذه البلدان نورد الجدول رقم –1– و الذي يتضمن أهم المؤشرات الإقتصادية للدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي.

تبلغ المساحة الإجمالية لبلدان الإتحاد 5.784.000 كلم^2 ويبلغ إجمالي السكان 85,3 مليون نسمة (سنة 2007).

في حين لا يبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سوى 263.295 مليون دولار – بينما يبلغ الناتج المحلي لإسرائيل التي مساحتها 21.000 كلم^2 وعدد سكانها7,3 مليون نسمة، 123.434 مليون دولار– و إذا ما استثنينا قطاع المحروقات في كل من الجزائر و ليبيا فإن الناتج المحلي سيبقى جد هزيل.

لعل أكبر معضلة تهدد الإستقرار في منطقة المغرب العربي هو معدل البطالة المرتفع وهذا بسبب إقترانه بإرتفاع مستويات الفقر و الجريمة حيث يتراوح بين12,3 % في الجزائر 32,5 % في موريطانيا وهي معدلات جد مرتفعة تدل على سوء توزيع الثروة وعدم قدرة هذه الدول على إستغلال مواردها البشرية خصوصا وأن معدلات البطالة هي أكثر إرتفاعا في أوساط المتعلمين وخاصة خريجي الجامعات.

كما تعاني إقتصاديات المنطقة عجزا مزمنا في موازينها التجارية (باستثناء الدول النفطية الجزائر و ليبيا).

تقييم مسار إتحاد المغرب العربي منذ نشأته عام 1989

بعد فشل أول هيكل سياسي للعمل المغار بي المشترك، اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي التي أنشئت عام 1964 ومرور مدة من الفتور في العلاقات بين بلدان إتحاد المغرب العربي، خاصة بين الجزائر و المغرب بعد 1976، بسبب اندلاع النزاع حول الصحراء الغربية.

الجدول رقم-1- أهم المؤشرات الإقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي

المؤشر / البلد	المساحة كم2	عدد السكان مليون نسمة (2007)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) (2007)	النمو الاقتصادي % (2006)	تدفق الاستثمار الأجنبي (مليون دولار) (2005)	نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي% (2005)	معدل البطالة % (2006)	التضخم % (2007)	مجموع الصادرات (مليون دولار) (2005)	مجموع الواردات (مليون دولار) (2005)	العجز(-) أو الفائض(+) في الميزان التجاري (مليون دولار) (2005)
تونس	164.000	10.2	31,476	5,2	3.394,2	10,8	14,2	3،0	11.324,2	14.231,7	(-) 2907.5
الجزائر	2.384.000	34.1	114.948	3,0	1.079,4	1,1	12,3	3،7	47.194,6	20.145,4	(+) 27049.2
ليبيا	1.762.000	6.2	48.130	5,6	2.592,9	5,4	-	2،1	31.216,8	8.001,4	(+)23215.4
المغرب	447.000	31.7	65.941	7,3	3.331,9	5,1	15،0	2،1	10.662,0	20.372,4	(-)9710.4
موريطانيا	1.027.000	3.1	2.800	11,7	864,0	5,9	32,5	8،7	452,5	1.341,4	(-)888.9
المجموع	5.784.000	85.3	263.295	-	11.262,4	-	-		100.850,1	64.092,3	(+)36.757,8

المصدر: - le Monde, Bilan Du Monde 2008
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006.
- تقرير مناخ الإستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت2007.

وقد توفرت مجموعة من العوامل الملائمة مرة أخرى مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وتم الإعلان عن ميلاد إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري1989، وكانت نشأته تعتبر استجابة من قبل حكومات دول المغرب العربي لتطلعات شعوبها و أيضا كرد فعل من هذه البلدان لمواجهة أخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية التي استجدت منذ ذلك الحين ونمو الإتحادات و التجمعات الإقليمية في كل مكان وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي الذي أصبح يمثل قلعة يصعب على دول المغرب العربي اختراقها منفردة.

يمكن التمييز بين مرحلتين في مسار إتحاد المغرب العربي:

المرحلة الأولى1989-1993

لقد عرفت مسيرة إتحاد المغرب العربي حماسا كبيرا خلال هذه الفترة و عرفت عدة إجراءات ميدانية تمثلت خاصة في فتح الحدود البرية و إلغاء التأشيرة مما سهل تنقل الأفراد ومعه تنقل السلع ورؤوس الأموال، كما شهدت هذه الفترة إستحداث المؤسسات المغاربية: مجلس الشورى المغاربي، الهيئة القضائية المغاربية، الأكاديمية المغاربية للعلوم و الجامعة المغاربية.

وقد تحسنت المبادلات التجارية البينية خلال هذه المدة لتبلغ 945.58 مليون دولار سنة 1992 وهو ما يمثل 3 % [1] من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد، بينما لم يكن يتجاوز حجم هذه التجارة 360 مليون دولار أمريكي سنة 1987 وهو يمثل

[1] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1993-1994.

1 % من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد [2]. ومع ذلك فإن التجـــارة البينيـــة لبلدان الإتحاد ظلت ضعيفة حتى في أوج رواجها سنة 1992 (3,04 %) مقارنة بحجم التجارة البينية لبلدان الإتحاد الأوروبي التي بلغت في نفس السنة أكثر من 50 % .

الجدول رقم-2 - تطور التجارة البينية لبلدان إتحاد المغرب العربي من 1992 إلى 2005
(مليون دولار أمريكي)

المستورد / المصدر	تونس		الجزائر		ليبيا		المغرب		موريتانيا		مجموع الصادرات لبلدان الإتحاد (مليون دولار)		الصادرات الإجمالية (مليون دولار)		نسبة الصادرات إلى بلدان الإتحاد %	
	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005
تونس	-	-	98,0	19,6	278,0	50,7	45,9	11,7	0,2	0,8	422,1	82,8	4182	11324,2	10,09	0,73
الجزائر	89,0	17,2	-	-	36,0	1,4	32,0	28,5	18,0	00	175,0	47,1	10909	47194,6	1.60	0,10
ليبيا	47,0	69,8	15,0	1,5	-	-	36,0	5,3	/	0,0	98,0	76,6	9740	31216,8	1,00	0,24
المغرب	67,7	12,3	53,9	13,5	126,0	5,2	-	-	2,5	5,8	250,1	36,8	5749	10662,0	4,35	0,34
موريتانيا	-	1.6	0,02	-	-	-	0,36	35,3	-	-	0,38	36,9	507	452,5	0,07	8,15
المجموع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	945,58	280,2	31087	10085,1	%3,04	%0,27

- المصدر :- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، القاهرة ، 1994.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، القاهرة 2006

المرحلة الثانية: ما بعد 1994

تميزت هذه المرحلة بعودة الفتور بسبب إعادة فرض التأشيرة من جديد على تنقـل الأفراد بيـــن الجزائر و المغرب (والتي ألغي العمل بها لاحقا، إبتـــداءا مـــن 2005) وغلق الحدود البرية بين البلدين ابتداءا من أوت 1994 ولازلت مغلقة إلى الآن.

وأيضا تدهور العلاقات الليبية، الموريطانية على إثـــر قيـــام موريطانيـــا بتطبيـــع علاقاتها مع إسرائيل ستة 1995.

هذه الأوضاع كانت سببا رئيسيا في عدم تطبيق أغلب الاتفاقات المبرمة في إطـــار إتحاد المغرب العربي.

وأهم ما يمكن إستنتاجه من أرقام الجدول رقم –2– هو تراجع التجـــارة البينيـــة مـــن 3,04 % سنة 1992 إلى 0,27 % سنة 2005 ويعود السبب في هذا التراجع إلـــى غلق الحدود البرية بين البلدين الكبيرين اللذين يتوسطان الإتحاد، الجزائر و المغـــرب وعدم تطبيق أغلب الإتفاقات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي. لـــذلك يمكـــن القـــول أن العلاقـــات التجاريـــة و الإقتصادية فيما بين بلدان الإتحاد لم تـــرق إلـــى

[2] Abdelmadjid Bouzidi, L'intégration économique Maghrébine contemporaine, CENEAP, Alger 1991, p.132.

أدنى مراحل الكيانات المتكاملة أي لم تتمكن حتى من تجسيد منطقة التفضيل الجمركي [3]

كما سنلاحظ من خلال إتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وغيرها أن الإقتصادات المغاربية تزداد إنفتاحا نحو الخارج بينما تزداد إنغلاقا على نفسها.

وفي مقابل هذه العلاقات التجارية الرسمية، فإن هناك سوق موازية رائجة، يقوم بها التجار المتجولون أغلبها يتم عبر طرق غير رسمية، حتى أن إحدى هذه الطرق الرابطة بين الجزائر و المغرب سميت بطريق الوحدة، والتي تعتبر معبرا لتنقل الأفراد و السلع بطرق غير رسمية. ونجد في البلدان المغاربية سلع عديدة يقوم بنقلها تجار متجولون خاصة المواد الغذائية؛ طماطم عجائن، المواشي، الآلات الكهرومنزلية، المازوت والبنزين وغيرها.

كما أن هناك سوق غير رسمية لصرف العملات المحلية مباشرة فيما بينها دون اللجوء إلى عملة وسيطة كاليورو أو الدولار الأمريكي.

عوامل فشل مشروع إتحاد المغرب العربي

يمكن تصنيف هذه العوامل إلى داخلية و خارجية.

أما العوامل الداخلية: فهي ثقافية بالدرجة الأولى ناتجة عن الحقبة الاستعمارية التي مرت بها هذه البلدان، حيث تم خلالها نسج خيوط تبعية في غاية التعقيد وعلى جميع الأصعدة –بدرجات متفاوتة–. وبالتالي فعند إحراز هذه البلدان على استقلالها السياسي وجدت نفسها مكبلة بقيود ثقافية و اقتصادية أدت بها إلى الإستمرار في لعب دورها التقليدي؛ سوق للسلع الأوروبية ومصدر لبعض المنتجات الزراعية والمنسوجات التونسية و المغربية و المحروقات الجزائرية و الليبية.

كما ورثت البلدان المغاربية كغيرها من البلدان الإفريقية مشاكل عديدة متعلقة بالحدود السياسية لهذه البلدان ومشاكل أخرى متعلقة بتصفية الاستعمار و التي كثيرا ما أدت إلى توتر العلاقات وفتورها بين البلدان المغاربية بتحريك وتشجيع من الدوائر الاستعمارية حتى تصرف بال هذه البلدان عن قضاياها الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة و التكامل فيما بينها.

هكذا لم تتمكن البلدان المغاربية من تغيير هذا الواقع بل ظلت تتنافس فيما بينها لنيل رضى الدوائر وقوى الإستقطاب الأجنبية.

---

[3] الوحدة الاقتصادية تمر بعدة المراحل (على غرار المسار الذي عرفه الإتحاد الأوروبي)

1. منطقة التفضيل الجمركي، 2- منطقة التبادل الحر، 3- الإتحاد الجمركي، 4- السوق المشتركة،5- الوحدة الإقتصادية حيت تتحقق فيها الوحدة النقدية إلى جانب الحرية الكاملة لتنقل عناصر الإنتاج (رؤوس الأموال واليد العاملة) . لمزيد من التفصيل أنظر

Mokhtar Diouf. Intégration économique : Perspectives africaines. NEA PUBLISUD Paris, 1984.

أما العوامل الخارجية: والتي يصعب في الحقيقة الفصل بينها وبين العوامل الداخلية نظرا لارتباطها العضوي.

ومع ذلك يمكن تسليط الضوء على جانب من هذه العوامل و المتمثلة خاصة في موقف الدول الكبرى وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي التي لا تحبذ قيام مثل هذا الإتحاد، حيث ترى فيه ما قد يضر بمصالحها في المنطقة، وتفضيل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي عبر إتفاقيات ثنائية وذلك منذ زمن السوق الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي حاليا.

كانت أولى تلك الاتفاقات تعود إلى سنة 1969 بين السوق الأوروبية المشتركة وتونس والسوق الأوروبية و المغرب.

هدف الاتفاق هو إنشاء منطقة تبادل حر جزئية[4].

وثاني إتفاق كان حول التعاون التجاري و المالي بين السوق الأوروبية المشتركة مع تونس، المغرب، و الجزائر – على إنفراد – سنة1976 و آخرها اتفاق الشراكة [5] بين الإتحاد الأوروبي وكل من تونس في جويلية 1995 و المغرب في نوفمبر من نفس السنة ومع الجزائر في أفريل 2002 ، يتضمن إتفاق الشراكة إقامة منطقة للتبادل الحر في حدود سنة 2010 بالإضافة إلى تطرقه إلى مجالات أخرى أمنية ، ثقافية و سياسية تهدف في مجملها إلى توقيف الهجرة نحو أوروبا و امتثال البلدان المغاربية لقيم الديموقراطية و حقوق الإنسان.

كما نلمس موقف الدول الكبرى الرافض لقيام إتحاد المغرب العربي كوحدة اقتصادية و سياسية قوية من خلال تحريك و إثارة الخلافات و التأجيل المستمر و المتعمد لإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية. والتي تعتبر العائق الرئيسي لإحراز أي تقدم في إطار بناء إتحاد المغرب العربي.

إتحاد المغرب العربي ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط

منذ إطلاق ما يسمى بإعلان برشلونة عام 1995 لم تتحقق نتائج ملموسة بالنسبة لبلدان حوض جنوب المتوسط ناهيك عن مشروع إتحاد المغرب العربي ويتفق اغلب الخبراء و السياسيون على أن إعلان برشلونة قد فشل في تحديد أهدافه[6].

---

[4] Jacques et Colette Neme, Les Perspectives d'une Zone de Libre Echange entre la communauté européenne et le Maroc.10ème colloque International de L'institut CEDIMES.Marrakech.Novembre1995.

[5] الشراكة مفهوم غير معروف في أدبيات الإقتصاد و تطبيقاته، وكان قد إستخدم من قبل في علاقة الإتحاد الأوروبي بدول أوروبا الشرقية وقد كان يتضمن أوجه تعاون عديدة سياسية ، إقتصادية ، مالية و إجتماعية.

[6] لمزيد من التفصيل أنظر : الشاذلي العياري. إعلان برشلونة : تحليل نقدي على ضوء إتفاقية الشراكة الأوروبية – التونسية .بحوث إقتصادية عربية ، العدد الخامس القاهرة، 1996.

لمزيد من المعلومات أنظر:

Jean – Yves Moisseron. Le Partenariat Euro Méditerranéen, l'échec d'une ambition régionale.PUG.2005.

مما دفع بالرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** إلى إطلاق مبادرة جديدة سنة 2007 " الإتحاد المتوسطي" وتحت ضغط الدول الأوروبية غير المطلة على المتوسط وعلى رأسها ألمانيا، و أصبح يدعى **بالاتحاد من أجل المتوسط**. وصار يدعى ب ***مسار برشلونة- الاتحاد من اجل المتوسط***، بعد لقاء قمة باريس في 13-14 جويلية 2008 حيث شارك فيه رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي وباقي دول حوض المتوسط. ولا يعتقد أن هذا المشروع سيخرج عن الإطار التقليدي للمشاريع الأوروبية المقترحة على بلدان جنوب المتوسط والتي تهدف أساسا إلى فسح المجال لإسرائيل و إبقاء تركيا شريكا لا عضوا في الإتحاد شأنها شأن باقي دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مع إبتكار آليات أكثر فاعلية في محاربة الهجرة السرية وضمان سوق المنطقة و إبعاد شبح الصين و أمريكا عن المنطقة.

نجاح مثل هذا المشروع يتطلب تنسيق حقيقي وبناء فيما بين دول المغرب العربي والحوض الجنوبي للمتوسط لتشكيل جبهة للتفاوض مع الإتحاد الأوروبي حتى تراعى فيه مصالح دول الجنوب، أي الأخذ بالإعتبار لميزاتها النسبية، الزراعة واليد العاملة وإتباع منهجية تعتمد أكثر على إشراك المجتمعات المدنية و المؤسسات العلمية بدل المشاريع الفوقية.

الإستراتيجية البديلة من أجل تفعيل إتحاد المغرب العربي

إن الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة لازلت غير كافية وغير محفزة لأسباب عديدة، حيث لازلت تنظر إلى الكيان الجديد؛ إتحاد المغرب العربي، أنه مشروع لا يستجيب لطموحاتها ومصالحها و قد ينقص من نفوذها.

إن مختلف تجارب التكتلات الجهوية و الإقليمية عبر العالم تؤكد أن توفر الإرادة السياسية يعتبر الشرط الضروري والحاسم، و الإتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك، حيث أن تقارب أنظمة الحكم القائمة فيه على أسس الديموقراطية ووعيها بالمصير المشترك، مكّن هذه البلدان من تجاوز القضايا الخلافية فيما بينها، خاصة العرقية واللغوية وتمكنت الدول الأوروبية بفضل الحوار و اللقاءات الجادة والمستمرة طوال ما يقرب من 40 سنة من تحقيق الوحدة الأوروبية.

بينما لم تتمكن بلدان إتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانها رغم تطابق هوية شعوبها، ولم تتمكن هذه البلدان من تجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية و التي ينبغي حلها أولا ولا يمكن القفز من فوقها.

وفي اعتقادنا أن المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية يمكن حلها باللجوء إلى الحوار المباشر و البناء بين هذه الدول، ولا بد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية، وعندها تصبح الظروف مهيئة وملائمة لإستكمال بناء الجوانب الإقتصادية للإتحاد، و الشروع في إنجاز اللبنات التالية:

1- رفع القيود على تنقل الأفراد.

2 -نشر وتبادل المعلومات التجارية و المالية فيما بين أقطار الإتحاد وذلك لإتاحة فرص الإستثمار و التبادل التجاري بين المتعاملين المغاربيين.

3-إيجاد نظام للتحويل المباشر فيما بين العملات المغاربية، مما سيؤدي إلى تسهيل حرية تنقل الأفراد و السلع و رؤوس الأموال.

4-تنسيق و توحيد النظم التجارية و السياسات المالية و النقدية وفقا لمراحل تراعى فيها مصالح كل بلد عضو في الإتحاد.

وتليها لاحقا خطوات ومراحل أرقى في إطار تجسيد مشروع إتحاد المغرب العربي.

المراجع

- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1993-1994.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2006.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد،1994.
- تقرير مناخ الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار. الكويت،2007.
- الشاذلي العياري. إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء إتفاقية الشراكة الأوروبية- المتوسطية. بحوث إقتصادية عربية. العدد الخامس.القاهرة.1996.

- Abdelmadjid Bouzidi, L'intégration économique maghrébine contemporaine, CENEAP. Alger 1991.
- Armand Colin, Images économiques du monde 2005.
- Jacques et Colette Neme, Les Perspectives d'une Zone de Libre Echange entre la communauté européenne et le Maroc.10ème Colloque International de L'institut CEDIMES.Marrakech.Novembre1995**.**
- Jean – Yves Moisseron. Le Partenariat Euro méditerranéen, l'échec d'une ambition régionale.PUG.2005.
- Le Monde, Bilan du monde, Paris, 2008 , 2005.
- **www.maghrebarabe.org**